

معييار المراجعة المصري رقم (٢٢٠) مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية

معيار المراجعة المصري رقم (٢٢٠)

مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية

المحتويات

الفقرات	
٤-١	المقدمة
٥	تعريفات
١٣-٦	مسئوليات قادة المؤسسة تجاه الجودة على أعمال المراجعة
١٨-١٤	قبول المهام واستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة
٢٠-١٩	تعيين فرق العمل
٤٠-٢١	أداء المهام
٤٢-٤١	المتابعة

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

معايير المراجعة المصري رقم (٢٢٠) مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية

المقدمة

١- يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير و توفير إرشادات عن المسؤوليات المحددة للعاملين بالمؤسسة المتعلقة بإجراءات مراقبة الجودة على عمليات مراجعة المعلومات المالية التاريخية بما في ذلك مراجعة القوائم المالية. ويقرأ هذا المعيار مع كل من جزء (أ) وجزء (ب) من الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاوي مهنة المحاسبة والمراجعة.

٢- ينبغي على فريق العمل تنفيذ إجراءات لمراقبة الجودة يمكن تطبيقها على كل عملية مراجعة.

٣- بموجب المعيار المصري لمراقبة الجودة "مراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها" تلتزم المؤسسة بوضع نظام لمراقبة الجودة يهدف إلى مدها بدرجة تأكد مناسبة بأن المؤسسة والعاملين بها يمتثلون للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن التقارير الصادرة عن المؤسسة أو الشركاء المسؤولين ملائمة للظروف.

٤- تقوم فرق العمل بالتالي:

- (١) تنفيذ إجراءات لمراقبة الجودة يمكن تطبيقها على عملية المراجعة.
- (ب) تزويد المؤسسة بالمعلومات ذات الصلة لتمكين من تطبيق الجزء بمراقبة الجودة في المؤسسة الخاص و المتعلق بالاستقلالية.
- (ج) الاعتماد على نظم المؤسسة (فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالإمكانات وكفاءة العاملين من خلال تعيينهم وتدريبهم الرسمي وتحقيق الاستقلالية من خلال تجميع ونقل معلومات الاستقلالية ذات الصلة والحفاظ على علاقة العملاء من خلال نظم قبول عملاء جدد والاستمرارية مع العملاء الحاليين والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية من خلال عملية المتابعة)، وذلك ما لم تنص المعلومات التي قدمتها المؤسسة أو أي طرف آخر على خلاف ذلك.

تعريفات

- ٥- فيما يلي التعريفات الخاصة بالمصطلحات الأساسية الواردة في هذا المعيار:
- (أ) "الشريك المسئول" - هو شريك أو شخص آخر في المؤسسة يكون المسئول عن المهام وأدائها وعن التقرير الصادر عن المؤسسة والذي يجب أن يكون حاصلًا على الصلاحية الملائمة من الجهة التنظيمية أو القانونية أو المهنية.
- (ب) "فحص ما قبل الإصدار" - هي عملية مصممة لتقديم تقييم موضوعي - قبل صدور تقرير مراقب الحسابات - عن الأحكام الجوهرية التي اتخذها فريق العمل والاستنتاجات التي توصلوا إليها عند صياغة التقرير.
- (ج) "فاحص ما قبل الإصدار" - هو شريك أو شخص آخر في المؤسسة ، أو شخص من خارج المؤسسة مؤهلاً تأهيلاً مناسباً، أو فريق مكون من مجموعة من أولئك الأفراد الذين لديهم الخبرة الملائمة والكافية والصلاحية لتقييم الأحكام الهامة التي قدمها فريق العمل والاستنتاجات التي توصلوا إليها عند صياغة التقرير بطريقة موضوعية وذلك قبل صدور التقرير.
- (د) "فريق العمل" - هم كل الأفراد الذين يقومون بأداء المهمة بمن فيهم الخبراء الذين تعاقدت معهم المؤسسة لأمر يتعلق بهذه المهمة.
- (هـ) "المؤسسة" - هي الممارس الفرد أو المكتب أو المؤسسة أو أي منشأة أخرى للمحاسبين المهنيين.
- (و) "الفحص" - هي الإجراءات المعدة لتقديم دليل على امتثال فريق العمل لسياسات وإجراءات مراقبة الجودة في المؤسسة عند أداء المهمة.
- (ز) "المنشأة المقيدة" - هي منشأة قيدت أسهمها وأوراقها المالية أو أدوات مديونياتها في سوق أوراق مالية معترف بها أو تتداول أسهمها طبقاً لأحكام سوق أوراق مالية معترف بها أو أية جهة ماثلة.
- (ح) "التابعة" - هي عملية تتضمن دراسة مستمرة وتقييماً دائماً لنظام مراقبة الجودة في المؤسسة ، ويتضمن ذلك فحصاً دورياً لمجموعة من المهام التي تم أدائها، بهدف تمكين المؤسسة من الحصول على درجة تأكد مناسبة بأن نظام مراقبة الجودة في المؤسسة يعمل بفاعلية.
- (ط) "فروع المؤسسة" - هي وحدات تخضع لرقابة وملكية وإدارة مشتركة مع المؤسسة.
- (ي) "الشريك" - أي شخص لديه الصلاحية وحق تمثيل المؤسسة بشأن الارتباطات المتعلقة بأداء مهام الخدمات المهنية.

(ك) "الأفراد" هم الشركاء والعاملون.

(ل) "المعايير المهنية" - هي معايير أداء العمل كما حددتها معايير المراجعة المصرية، والمعيار المصري لمراقبة الجودة^(٦) بشأن رقابة الجودة في المؤسسات المهنية التي تقوم بالمراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية والتاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها، وكذا المتطلبات الأخلاقية والسلوكية الواردة بالجزئين (أ) ، (ب) من الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاوئي مهنة المحاسبة والمراجعة.

(م) "درجة التأكد المناسبة" - في سياق معايير المراجعة المصرية، هي مستوى عال - وليس مطلق- من التأكد.

(ن) "العاملون" - هم المهنيون، بخلاف الشركاء، ويشمل ذلك أية خبراء تعينهم المؤسسة.

(س) "شخص خارجي مؤهل تأهيلاً مناسباً" - هو شخص من خارج المؤسسة لديه الإمكانيات والكفاءة للقيام بدور الشريك المستول، على سبيل المثال شريك من مؤسسة أخرى، أو موظف (لديه الخبرة الملائمة) من جهة محاسبية مهنية يجوز لأعضائها القيام بعمليات المراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية، أو غير ذلك من مهام التأكد أو الخدمات الأخرى المتعلقة بها أو منظمة تقدم خدمات لمراقبة الجودة ذات صلة.

مسئوليات قادة المؤسسة تجاه الجودة على أعمال المراجعة

٦- على الشريك المستول تحمل مسؤولية الجودة الشاملة على عملية المراجعة المكلف بها.

٧- يُعتبر الشريك المستول مثلاً يحتذى به لأعضاء فريق العمل الآخرين وذلك فيما يتعلق بجودة المراجعة في جميع مراحل عملية المراجعة. وعادة ما يقدم الشريك المستول هذا المثل من خلال أفعاله وإرسال الرسائل الملائمة لفريق العمل وتؤكد مثل تلك الأفعال والرسائل على:

(أ) أهمية:

(١) أداء العمل بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية.

(٦) الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال

- و(٢) الالتزام بسياسات وإجراءات مراقبة الجودة في المؤسسة كما هي موضوعة.
و(٣) صدور تقرير المراقب بما يلام الظروف.
و(ب) حقيقة أن الجودة ضرورية لأداء عمليات المراجعة.

المتطلبات الأخلاقية والسلوكية

٨- ينبغي على الشريك المسئول الأخذ في الاعتبار مدى التزام أعضاء فريق العمل بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية.

٩- وعادة ما تتضمن المتطلبات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بعمليات المراجعة، كل من جزء (أ) وجزء (ب) من الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى المتطلبات الأكثر تقييداً. ويضع الميثاق المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية والتي تشمل:

- (أ) النزاهة.
(ب) الموضوعية.
(ج) الكفاءة المهنية والعناية الواجبة.
(د) السرية.
(هـ) السلوك المهني.

١٠- يجب على الشريك المسئول أن يكون متيقظاً للحصول على أدلة بشأن عدم الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية. ويتم التحقق والملاحظة فيما يتعلق بالأمر الأخلاقية بين الشريك المسئول والأعضاء الآخرين في فريق العمل بوصفها أمراً ضرورياً أثناء عملية المراجعة، وإذا ما استرعى اهتمام الشريك المسئول أموراً من خلال نظم المؤسسة أو غيرها تشير إلى عدم التزام أعضاء فريق العمل بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية، فإن عليه تحديد الإجراء المناسب الذي يجب اتخاذه بالتشاور مع المسؤولين الآخرين في المؤسسة.

١١- يقوم الشريك المسئول وغيره من أعضاء فريق العمل بتوثيق المسائل المحددة، وكيفية حلها متى كان ذلك مناسباً.

الاستقلالية

١٢- ينبغي على الشريك المسئول أن يتوصل لنتيجة عن مدى الالتزام بمتطلبات الاستقلالية المتعلقة بعملية المراجعة، ومن أجل القيام بهذا ينبغي على الشريك المسئول:

- (أ) الحصول على المعلومات ذات الصلة من المؤسسة، وفروعها لتحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تشكل تهديدا للاستقلالية.
- (ب) تقييم المعلومات الخاصة بالمخالفات التي تم تحديدها، إن وجدت، التي تتعلق بسياسات وإجراءات الاستقلالية الخاصة بالمؤسسة لتحديد ما إذا كانت تشكل تهديدا للاستقلالية فيما يتعلق بعملية المراجعة.
- (ج) اتخاذ الإجراء المناسب للقضاء على مثل هذه التهديدات أو تخفيضها لمستوى مقبول بتطبيق أدوات الحماية. وينبغي على الشريك المسئول أن يُخطر المؤسسة على وجه السرعة إذا فشل في حل المسألة والاستفسار عن الإجراء المناسب.
- (د) توثيق النتائج التي تم التوصل لها المتعلقة بالاستقلالية وأية مناقشات ذات صلة مع المؤسسة من شأنها دعم هذه النتائج.

١٣- قد يحدد الشريك المسئول أن هناك تهديداً يواجه الاستقلالية فيما يتعلق بعملية المراجعة، وقد لا تستطيع أدوات الحماية القضاء عليه أو تخفيضه لمستوى مقبول، وفي هذه الحالة يحصل الشريك المسئول على استشارة من داخل المؤسسة لتحديد الإجراء المناسب الذي قد يشمل وقف النشاط أو المصلحة التي تشكل تهديداً للاستقلالية أو الانسحاب من عملية المراجعة، ويتعين توثيق مثل هذه المناقشات والنتائج.

قبول المهام واستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة

١٤- ينبغي أن يشعر الشريك المسئول بالرضا عن الإجراءات المناسبة المتبعة بشأن قبول المهمة واستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة وأن النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد ملائمة وتم توثيقها.

١٥- يجوز للشريك المسئول أن يتخذ قراراً بقبول أو الاستمرار في عملية مراجعة وبغض النظر عما إذا كان قد تم البدء في المهمة من عدمه وعليه تحديد ما إذا كانت أحدث القرارات المتخذة مازالت مناسبة.

١٦- ويشمل قبول المهمة واستمرار العلاقات مع العملاء وبعض مهام المراجعة المحددة دراسة ما يلي:

- نزاهة أصحاب حقوق الملكية الأساسيين والإدارة العليا وأولئك المسؤولين عن حوكمة المنشأة.
 - ما إذا كان فريق العمل مؤهلاً للقيام بعملية المراجعة ولديه الوقت والموارد اللازمة.
 - إمكانية التزام المؤسسة وفريق العمل بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية.
- فإذا ما أثبتت مسائل تتعلق بأي من هذه الاعتبارات يقوم فريق العمل بالقيام بالمشاورات الملائمة الواردة في الفقرات من "٣٠" إلى "٣٣" ويقوم بتوثيق كيفية حل هذه المسائل.

١٧- يتضمن اتخاذ قرار الاستمرار في علاقة مع عميل دراسة الأمور الجوهرية التي تكون قد ظهرت أثناء عملية المراجعة الحالية أو السابقة وتأثيرها على استمرارية العلاقة، فعلى سبيل المثال قد يكون العميل قد بدأ في توسيع نطاق نشاطه في منطقة لا تمتلك المؤسسة الخبرة ولا المعرفة اللازمة للعمل بها.

١٨- في حالة توصل الشريك المسئول إلى معلومات لو سبق أن توفرت في وقت سابق لاتخذت المؤسسة قراراً برفض عملية المراجعة، يتعين عليه إبلاغ المؤسسة في الحال بهذه المعلومات حتى يتسنى لها وللشريك المسئول اتخاذ الإجراء اللازم.

تعيين فرق العمل

١٩- ينبغي أن يشعر الشريك المسئول بالرضا عن فريق العمل بأكمله وبأنه يمتلك القدرات والكفاءات ولديه الوقت لأداء عملية المراجعة بما يتفق والمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية وبما يمكن المؤسسة أو الشركاء المسئولين من إصدار تقارير مراجعة ملائمة للظروف.

٢٠- تشمل القدرات والكفاءات الملائمة التي تؤخذ في الاعتبار عند تكليف فرق العمل الآتي:

- مدى فهمهم وخبرتهم العملية بالمهام ذات الطبيعة والتعقيد المماثلة ويكون ذلك من خلال التدريب والمشاركة في العمل.

- مدى فهمهم للمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية.
- مدى معرفتهم الفنية الملائمة ، ويتضمن ذلك المعرفة بتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة.
- مدى معرفتهم بالأنشطة التي يقوم العميل بأدائها.
- مدى قدرتهم على اتخاذ الأحكام الشخصية المهنية.
- مدى فهمهم لسياسات مراقبة الجودة التي تضعها المؤسسة وإجراءاتها.

أداء المهام

٢١- يتعين على الشريك المسئول تحمل مسئولية التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة طبقا للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية و أن يكون تقرير المراقب الصادر ملائما للظروف.

٢٢- يقوم الشريك المسئول بمباشرة عملية المراجعة بإخطار أعضاء فريق العمل بالعناصر الآتية:

(أ) مسئولياتهم.

و(ب) طبيعة نشاط المنشأة.

و(ج) المسائل المتعلقة بالمخاطر.

و(د) المشاكل التي قد تطرأ.

و(هـ) البرنامج التفصيلي لأداء المهام.

وتشمل مسئوليات فريق العمل الحفاظ على حالة ذهنية موضوعية ومستوى ملائم من الشك المهني وأداء العمل المسند إليهم طبقا للمبادئ الأخلاقية للعناية الواجبة ويتم تشجيع أعضاء فريق العمل على طرح أسئلة على الأعضاء الأكثر خبرة وبذلك يتوافر التواصل المناسب بين أعضاء فريق العمل .

٢٣- ومن المهم أن يدرك جميع أعضاء فريق العمل أهداف العمل الذي يقومون به. فأداء العمل بروح الفريق والتدريب الملائم يعد أمرا ضروريا لمساعدة الأعضاء الأقل خبرة حتى يدركوا بوضوح أهداف العمل المكلفين به.

٢٤- يشمل الإشراف الآتي:

- متابعة تقدم مهمة المراجعة.

- مراعاة قدرات أعضاء فريق العمل وكفاءاتهم، ومدى توافر الوقت الكافي لإتمام عملهم، ومدى تفهمهم للتعليمات وما إذا كان العمل يتم وفق البرنامج المخطط لأداء المهمة.
- مناقشة المسائل الجوهرية التي قد تطرأ أثناء القيام بالمهمة، ودراسة مدى أهميتها وتعديل البرنامج المخطط لأداء المهمة على نحو ملائم.
- تحديد الأمور التي تحتاج للمشورة أو الدراسة من أعضاء فريق العمل الأكثر خبرة أثناء قيامهم بالمهمة.

٢٥- تتحدد مسؤوليات المراجعة على أساس قيام أعضاء فريق العمل الأكثر خبرة بما يفهم الشريك المسئول بفحص العمل الذي قام بأدائه أعضاء فريق العمل الأقل خبرة ، ويكون ذلك بدراسة ماإذا:

- (أ) كان قد تم أداء العمل بما يتفق مع المعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية.
- (ب) قد طرأت أمور هامة تحتاج إلى دراسة.
- (ج) قدمت الاستشارات اللازمة وما إذا كان قد تم توثيق النتائج المترتبة عليها وتنفيذها.
- (د) كانت هناك حاجة لمراجعة طبيعة وتوقيت ومدى العمل الذي تم أدائه.
- (هـ) كان العمل الذي تم أدائه يعزز ما تم التوصل إليه من نتائج وأنه قد تم توثيقه بالصورة الملائمة.
- (و) كانت أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لدعم تقرير المراقب.
- (ز) كان قد تم تحقيق أهداف إجراءات المهمة.

٢٦- ينبغي على الشريك المسئول من خلال فحصه لتوثيق عملية المراجعة والمناقشة مع فريق العمل وقبل إصدار تقرير مراقب الحسابات أن يكون على قناعة بأنه قد تم الحصول على أدلة المراجعة الملائمة والكافية وذلك لدعم النتائج التي تم التوصل إليها من أجل إصدار تقرير مراقب الحسابات.

٢٧- يؤدي الشريك المسئول الفحص في الوقت المناسب في مراحل ملائمة أثناء عملية المراجعة وبما يؤدي إلى حل الأمور الجوهرية دورياً وفي الوقت المناسب وبما يحقق رضا عن الأداء قبل إصدار تقرير المراقب.

ويقوم الفحص بتغطية الأجزاء الهامة من الأحكام الشخصية وخاصة تلك المتعلقة بالأمور الصعبة أو محل النزاع التي يتم تحديدها أثناء القيام بالعملية والأخطار الجوهرية وغيرها من الحالات التي

يعتبرها الشريك المسئول هامة. ولا يكون الشريك المسئول بحاجة إلى فحص كل الوثائق الخاصة بعملية المراجعة ، ومع ذلك يوثق مدى وتوقيت عمليات الفحص و كيف حل الأمور التي تثار أثناء فحص الشريك المسئول .

٢٨- يقوم الشريك المسئول الجديد الذي يتولي عملية المراجعة أثناء عملية مراجعة قائمة بفحص العمل الذي تم أدائه حتى تاريخ التغيير. ويجب أن تكون إجراءات الفحص كافية لإقناع الشريك المسئول الجديد بأن العمل الذي سبق أدائه حتى تاريخه تم التخطيط له وأدائه طبقاً للمعايير المهنية والمطلبات التنظيمية والقانونية.

٢٩- في حالة اشتراك أكثر من شريك واحد في أداء عملية المراجعة ، يكون من المهم إحاطة فريق العمل بشكل واضح بمسئوليات كل شريك.

التشاور

٣٠- ينبغي على الشريك المسئول أن:

- (أ) يكون مسئولاً عن قيام فريق العمل بإجراءات التشاور الملائم بشأن الأمور الصعبة أو محل الخلاف.
- (ب) يكون على قناعة بأن أعضاء فريق العمل قاموا بإجراء التشاور الملائم أثناء سير العمل فيما بينهم ، ومع غيرهم على المستوى المهني الملائم من داخل المؤسسة أو خارجها.
- (ج) يقتنع بسلامة توثيق طبيعة مثل هذه التشاورات وتوثيق نطاقها والنتائج التي أسفر عنها وتم الاتفاق عليها مع الطرف الذي تمت مشاورته.
- (د) يقرر ما إذا كانت النتائج التي أسفر عنها التشاور قد تم تنفيذها.

٣١- ويتطلب التشاور الفعال مع مهنيين آخرين أن يقدم إلى أولئك الذين تمت استشارتهم كل الحقائق المتعلقة التي تمكنهم من إسداء النصيحة السديدة في الأمور الفنية أو الأخلاقية أو غيرها.

كما تتطلب إجراءات التشاور ، التشاور مع ذوي المعرفة وأصحاب المناصب والخبرة داخل المؤسسة أو إذا أمكن من خارجها بشأن الأمور الجوهرية الفنية والأخلاقية وغيرها ويتم التوثيق والتنفيذ الملائم للنتائج التي أسفرت عنها المشاورات.

٣٢- قد يكون مناسباً طلب فريق العمل استشارة خارجية، فعندما لا تتوافر لدي مؤسسة المراجعة الخبرات الملائمة فقد يكون من المناسب لفريق العمل طلب الاستشارة الخارجية من الهيئات المهنية والتنظيمية أو المنظمات التي تقدم خدمات رقابة الجودة.

٣٣- يتفق كل من الأشخاص الذين يسعون للحصول على الاستشارة وأولئك الذين تمت استشاراتهم ، على توثيق التشاور المتعلق بأمر صعبة أو الأمور محل الخلاف مع المهنيين الآخرين ويجب أن يكون التوثيق كاملاً بما فيه الكفاية ومفصلاً ليتمكن من تفهمهم:

(أ) موضوع التشاور.

(ب) نتائج التشاور بما فيها من قرارات قد اتخذت والأسس التي بنيت عليها تلك القرارات وكيف تم تنفيذها.

اختلافات الرأي

٣٤- في حالة حدوث اختلافات في الرأي داخل فريق العمل مع أولئك الذين تمت استشاراتهم ، وكذلك بين الشريك المسئول وفاحص ما قبل الإصدار ، ينبغي على فريق العمل إتباع سياسات المؤسسة وإجراءاتها للتعامل مع مثل هذه الأمور وحلها.

٣٥- عند الضرورة يُخطر الشريك المسئول أعضاء فريق العمل أن بإمكانهم توجيه انتباهه هو أو غيره داخل المؤسسة إلى الأمور المتعلقة باختلافات الرأي دون الخوف من الانتقام.

فحص ما قبل الإصدار

٣٦- ينبغي على الشريك المسئول لمراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة القيام بالآتي:

(أ) التأكد من تعيين فاحص ما قبل الإصدار.

(ب) مناقشة الأمور الجوهرية التي قد تطرأ أثناء عملية المراجعة وتشمل تلك التي تم تحديدها أثناء فحص ما قبل الإصدار مع فاحص ما قبل الإصدار.

(ج) عدم إصدار تقرير المراقب حتى يتم استكمال فحص ما قبل الإصدار.

وبالنسبة لمهام المراجعة الأخرى وفي حالة أداء فحص ما قبل الإصدار للعملية يتبع الشريك المسئول المتطلبات الواردة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج).

٣٧- عند بدء العملية إذا لم يعتبر فحص ما قبل الإصدار ضرورياً ، في هذه الحالة يكون الشريك المسئول يقظاً لأي تغييرات في الظروف قد تتطلب مثل هذا الفحص .

٣٨- ينبغي أن يحتوي فحص ما قبل الإصدار على تقييم موضوعي لـ:
(أ) الأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذها فريق العمل .
(ب) النتائج التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير مراقب الحسابات .

٣٩- يتعلق فحص ما قبل الإصدار عادةً بمناقشة فحص القوائم المالية مع الشريك المسئول أو أية معلومات أخرى متعلقة بالموضوع والتقرير ، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان التقرير يعتبر ملائماً . وتتعلق أيضاً بفحص أوراق عمل منتقاة متعلقة بالأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذها فريق العمل والنتائج التي توصلوا إليها، ويعتمد مدى الفحص على تشابك المهمة وخطر ألا يكون التقرير ملائماً للظروف . ولا يقلل فحص ما قبل الإصدار من مسئوليات الشريك المسئول .

٤٠- يشمل فحص ما قبل الإصدار بالنسبة لمراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة دراسة ما يلي:

- تقييم فريق العمل لاستقلالية المؤسسة فيما يتعلق بالمهمة المحددة .
- المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها أثناء القيام بالمهمة طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٣١٥) " تفهم المنشأة و بيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام " وردود الأفعال لتلك المخاطر طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٣٣٠) " إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها " ويشمل ذلك تقييم فريق العمل ورد فعله تجاه خطر الغش .
- الأحكام الشخصية التي اتخذت وخاصة ما يتعلق بالأهمية النسبية والمخاطر الجوهرية .
- ما إذا كان قد تم عمل التشاور الملائم بشأن أمور تتعلق باختلافات الرأي أو غير ذلك من الأمور الصعبة أو الأمور محل الخلاف والنتائج المترتبة على تلك المشاورات .
- تحديد أهمية التحريفات المصوبة وغير المصوبة وحسمها أثناء المهمة .
- الأمور التي يجب إبلاغها لإدارة العميل وأولئك المسئولين عن الحوكمة فيها والأطراف الأخرى مثل الجهات التنظيمية والرقابية إذا دعت الحاجة إلى ذلك .
- ما إذا كانت مستندات المراجعة المنتقاة للفحص تعكس العمل الذي تم أدائه فيما يتعلق بالأحكام الشخصية الجوهرية وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها .

- ملاءمة التقرير المزمع إصداره.
- يجوز أن يتضمن فحص ما قبل الإصدار، لعمليات مراجعة البيانات المالية التاريخية بخلاف مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بعضاً من تلك الاعتبارات أو كلها اعتماداً على الظروف.

المتابعة

معياري رقم (٢٢٠)

٤١- يتطلب المعيار المصري لمراقبة الجودة من المؤسسة أن تضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تزويدها بدرجة التأكد المناسبة بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام مراقبة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفاعلية وملتزم بها عملياً. ويأخذ الشريك المسئول في اعتباره نتائج عملية المتابعة والواردة في آخر معلومات نشرتها المؤسسة ووحدها الخارجية، وغيرها من المؤسسات إن أمكن .

يأخذ الشريك المسئول في اعتباره ما يلي:

(١) إمكانية تأثير أوجه القصور الواردة في تلك المعلومات على عملية المراجعة.
و(ب) ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لتصحيح هذا الوضع كافية في سياق هذه العملية.

٤٢- ولا يعنى القصور في نظم مراقبة الجودة في المؤسسة بالضرورة إلى أن أداء عملية مراجعة معينة لم يتم طبقاً للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية أو إلى أن تقرير مراقب الحسابات لم يكن ملائماً.